

لأنه تم الشكوى مقبولة لذا لم يصدر قرار اللجنة خلال شهر من تاريخ تقديم الشكوى ونقض عشرة أيام أخرى من تاريخ إرسال إنذار على يد محضر دون أن ترد في شأنه إجابة.

"مادة ٢١ - لا يسرى هذا القانون الا على المدن والقرى التي بها مجالس بلدية أو التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

لويجوز للوزير بناء على طلب المجلس البلدى المختص إعفاء المدينة أو القرية من بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون".

(الفقرة الأولى من المادة ٢٣) على وزيرى الشؤون البلدية والقروية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات المنفذة له .

شأوة ٢ - لكلى وزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدر بقصر ما بين في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ ( ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ )

محمد كهد المنعم

هاصر لوصى العرش الموقت

وزير الشؤون البلدية والقروية  
 رئيس مجلس الوزراء  
 كهد العزيز كهد  
 محمد كهد لواء (أ.ج)

### لرسوم بقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى

باسم ملك كصر والسودان

لوصى العرش الموقت

لحمد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

لعمل المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى المعدل بالمراسيم بقوانين رقم ١٩٧ ورقم ٢٦٤ ورقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ ،

لعمل ما ارتأه مجلس الدولة ،

لبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

### لرسوم بقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨

الخاص بتنظيم المباني

باسم ملك كصر والسودان

لوصى العرش الموقت

لحمد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

لعمل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم المباني ،

لعمل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٠ بنقل الاشراف على المجالس البلدية والقروية إلى وزير الشؤون البلدية والقروية ،

لبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

لرسوم بما هو آت :

شأوة ١ - لستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الثانية وبالمادتين ١٤ و ٢١ وبالفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم المباني النصوص الآتية :

(الفقرة الثالثة من المادة ٢) وينقل وزير الشؤون البلدية والقروية تحديد الرسوم واجبة الأداء عن صرف الرخصة بقرار يصدر منه طبقاً لنصوص اللوائح التنفيذية بشرط ألا تزيد على عشرة جنيهات مصرية .

"مادة ١٤ - يجوز التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم إلى لجنة يكون قرارها نهائياً .

لؤتلف هذه اللجنة بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على الوجه الآتى :

(١) وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية وتكون له الرئاسة .

(٢) مدير عام مصلحة المباني في مدينة القاهرة .

(٣) نائب من إدارة الرأى الخاصة بوزارة الشؤون البلدية والقروية .

(٤) اثنان من المهندسين المعياريين من غير موظفى الحكومة تختارها نقابة المهن الهندسية لمدة سنة ويجوز تجديد اختيارهما لمدة أخرى .

لؤيستدعى أمام اللجنة مدير عام مصلحة التنظيم في مدينة القاهرة أو مدير عام مصلحة البلديات أو كبير مهندسى بلدية الاسكندرية في مدينة الاسكندرية أو من ينوب عنهم كما يستدعى صاحب الشكوى المقدمة أو من ينوب عنه من المهندسين لإبداء وجهة النظر أمام اللجنة .